مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية
اسم الكاتب: عهد جبر قطريب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5111
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 02:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (2) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (2) 2018

دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية

عهد جبر قطريب*

(تاريخ الإيداع 12 /2/ 2018. قُبِل للنشر في 12 / 4 /2018)

□ ملخّص □

تبنت روسيا الاتحادية، في تعاطيها مع الأزمة السورية، سياسةً أكثر قرباً للقانون الدولي، وبالطبع مدفوعةً بمصالح وطنية روسية من أهمها البقاء في حوض المتوسط، والتصدي لمشروع الدرع الصاروخية الأمريكية، وموازنة القواعد الأمريكية في تركيا بقواعد لها في سورية، إضافةً إلى إحباط المحاولات الغربية الرامية لكسر سيطرتها على قطاع الطاقة الأوروبي. وفي ذات السياق، نظرت روسيا الاتحادية بقلقٍ بالغ لتصاعد التيارات الإسلامية عبر موجة الاضطرابات التي شهدتها الدول العربية ووصولها للسلطة في عدد منها، وعبَّرت روسيا عن خشيتها من تأثير ذلك على أمنها القومي. الأمر الذي يؤكّد بما لاشك فيه أن السلوك الروسي خلال الأزمة السورية قد أسس لمرحلة جديدة من التوازن في النظام الدولي، خاصَّة مع ما رافق هذه الأزمة من انقسام حاد في المواقف الدولية من جهة، وإصرار الأطراف الإقليمية والدولية على تحقيق مصالحهم على الأرض السورية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية، الشرق الأوسط، روسيا.

* معيد –كلية العلوم السياسية– جامعة– دمشق

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (2) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (2) 2018

The motives of the Russian position in the Syrian crisis

Ahed Katreeb*

(Received 12 / 2 /2018. Accepted 12 / 4 /2018)

□ ABSTRACT □

Dealing with the Syrian crisis, Russian Federation has adopted a policy which is closer to international law and, of course, driven by Russian national interests including staying in the Mediterranean basin, countering the American missile defence system, balancing the American bases in Turkey with Russian bases in Syria, In the same context, Russian Federation considered that the rise of the Islamic trend through the wave of unrests in the Arab countries constitutes a direct threat to its national security, the thing which confirms that the Russian behavior during the Syrian crisis has established a new phase of balance in the international system, especially with the crisis accompanied by a sharp split in international positions on the one hand, and the insistence of regional and international parties to achieve their interests on the Syrian territory, on the other.

Key words: Syrian crisis, Middle East, Russia, International System.

*

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة، ظلت روسيا بعيدة عن أي دور في الشرق الأوسط وظلت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الكبرى الوحيدة في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من تصنيفه كمنطقة ذات أهمية كبيرة في استراتيجيات الدول العظمى، إلا أن الشرق الأوسط لم يكن من بين الأولويات العليا لمصالح روسيا في السياسة الخارجية في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي. وبالتالي فإن البقاء بعيداً عن الصراعات المحلية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، جعل من الممكن لروسيا أن تحافظ على علاقات متوازنة، إلى حد ما، مع عدد كبير من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية في المنطقة، والذين كانوا في مواجهة حادة مع بعضهم البعض. على سبيل المثال، حزب الله و"إسرائيل" وإيران والسعودية وسورية والأنظمة العربية في الخليج العربي. وبذلك فقد اتسمت سياسات روسيا في الشرق الأوسط على أنها "فن تكوين صداقات مع الجميع". الأمر الذي أدى بدوره إلى تطور ملحوظ وإيجابيّ في العلاقات العربية – الروسية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن ما إن بدأت روسيا في العمل وفق خطة شاملة لتطوير علاقاتها مع الدول العربية، حتى تحولت الساحة العربية إلى حلقات متتالية من التوترات، تمثلت في انطلاق ما سمي بـ "الربيع العربي" منذ عام 2010، والتي أطاحت بالأنظمة السياسية في بعض الدول العربية، كما أنها غيرت الواجهة السياسية للدول العربية في ظل وصول الإسلاميين إلى السلطة في كل من مصر وتونس وليبيا. وبالتالي فإن التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية بكاملها وفي مقدمتها الحرب العدوانية الكونية التي تتعرض لها سورية منذ عام 2011، أدت إلى متغيرات جديدة أعيد معها رسم خارطة الشرق الأوسط، بل وخارطة التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية. فطالما كانت منطقة الشرق الأوسط مسرحاً للقوى الكبرى الدولية ومحددة لأطراف معادلة النظام الدولي، ومن دون شك أدت إلى تغيير الحسابات الروسية في سياستها الخارجية الرامية إلى دور أساسي في معادلة التوازنات الكبرى.

مشكلة البحث:

بعد نهاية الحرب الباردة، ظلت روسيا بعيدة عن أي دور في الشرق الأوسط وظلت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الكبرى الوحيدة في الشرق الأوسط. إلا أن الموقف الذي تبنته روسيا تجاه الأزمة السورية منذ عام 2011 شكل نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة "الشرق الأوسط"، بل ودفعت إلى اعتبار هذه الخطوة بمثابة بداية العودة القوية للدور الروسي في النظام الدولي. وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في تحديد دوافع الموقف الروسي من الأزمة السورية والتي ساهمت في بلورة الموقف الجديد للسياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بشكل خاص، والنظام العالمي بشكل عام.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوع الأزمة السورية، والتي تعد من أهم الساحات التي مثلت اختباراً للتوجهات الروسية الجديدة في النظام الدولي.

كما تنبع أهمية البحث من كونه يرصد كيفية تفاعل روسيا مع الأزمة السورية ومدى ارتباط أمن سورية ومنطقة الشرق الأوسط بالأمن القومي الروسي، مما جعل الأزمة السورية أزمة عالمية بالدرجة الأولى تعبر عن إمكانية إعادة تشكيل ميزان قوى دولي جديد.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح وبيان الدوافع التي تستند إليها السياسة الخارجية الروسية في موقفها تجاه الأزمة السورية، ومدى تأثير هذه الأزمة على مكانة روسيا في النظام العالمي.

فرضية البحث:

ينطلق الباحث في هذا البحث من فرضية رئيسية تتمثل فيما يلي: "شكلت الأزمة السورية بالنسبة لروسيا مدخلاً رئيساً لإعادة صياغة جديدة للنظام الدولي، حيث كشفت الأزمة السورية عن دور جديد للسياسة الخارجية الروسية يهدف إلى إعادة تشكيل هيكل وموازين القوى في العالم، بما يسمح بإرساء ملامح نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي ساعد على وصف السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي ساعد الباحث في تحليل الأهداف والدوافع الروسية المتعلقة بسياستها تجاه الأزمة السورية.

حدود البحث:

1. الإطار الزماني للبحث: يركز البحث على دراسة السياسة الخارجية الروسية منذ بداية الحرب العدوانية الكونية التي تتعرض لها سورية عام 2011، وحتى نهاية تشرين الأول من العام 2017.

2. الإطار المكاني للبحث: ينحصر البحث في سورية، والتي تتمتع بمكانة جيبولتيكية واقتصادية متميزة في استراتيجية روسيا الرامية لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.

مخطط البحث:

يتكون البحث من مقدمة وعرض المناقشة والنتائج، فقد تناول البحث مناقشة الموقف الروسي من الأزمة السورية، ودوافع الموقف الروسي من هذه الأزمة، ويختم البحث بالخاتمة والاستنتاجات.

النتائج والمناقشة:

المطلب الأول- الموقف الروسي من الأزمة السورية:

رفضت روسيا الاتحادية منذ بداية الأزمة السورية أي تدخل عسكري لتغيير البنية السياسية السورية معتبرةً أن تغيير الأنظمة السياسية هو مسألة داخلية يقررها الشعب وحده، وأمام تصاعد الدور الخارجي في مجريات الأزمة السورية لاسيما دخول تركيا وقطر والسعودية على الخط المباشر لدعم الجماعات الإرهابية المسلحة التي تقاتل الجيش العربي السوري، مع التشجيع والتسهيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، عملت السياسة الروسية على اتجاهين: الأول: يتمثل في دعم الحكومة السورية الشرعية سياسياً في المنظمة الأممية ومجلس حقوق الإنسان، والثاني: يتمثل في تقديم الدعم العسكري للجيش العربي السوري في حربه ضدَّ التنظيمات الإرهابية المسلحة، معرقلةً بذلك المحاولات الغربية لإسقاط الدولة السورية بالقوة كما حدث في ليبيا.

أولاً- الدور السياسي الروسي في الأزمة السورية:

قدمت روسيا الاتحادية كل أشكال الدعم السياسي للحكومة الشرعية في سورية منذ بداية الأزمة السورية، والتي اندلعت في العام 2011. حيث رفضت روسيا الاتحادية منذ بداية الأزمة السورية أي تدخل عسكري لتغيير البنية السياسية السورية معتبرةً أن تغيير الأنظمة السياسية هو مسألة داخلية يقررها الشعب وحده. وقد تمثل الدور السياسي الروسي في الأزمة السورية بعدة خطوات أهمها:

أ- **الحل السياسي لقضية الأسلحة الكيميائية السورية:** ففي الوقت الذي بدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في اتخاذ القرار، على الرغم من تهديدها، بتوجيه ضربة عسكرية لسورية، بدت روسيا نشطة وقوية ومصرة على استعادة دور الاتحاد السوفييتي كقطب فاعل ومؤثر في الساحة الدولية، فاستطاعت إعادة الدولة السورية كعضو متعاون مع الأمم المتحدة في نزع السلاح الكيميائي، وذلك بعد انضمامها رسمياً إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية. وشكل هذا القرار نقطة الانطلاق لاتفاق روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول الخطوات المشتركة التي ستتخذها للتعامل مع السلاح الكيميائي في سورية. من جهة أخرى، مثل هذا الاتفاق الملاذ الآمن للدبلوماسية الأمريكية، وأحد الحلقات المهمة في الدبلوماسية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط. وترجم ذلك من خلال اتفاق جنيف الكيميائي الذي تم بين وزير الخارجية الروسي "لافروف" والأمريكي "جون كيري"[1]. وبذلك، تم حل قضية الأسلحة الكيمائية في سورية بناء على مبادرة ومساعدة روسية.

ب- **الدعم السياسي الروسي للدولة السورية في مجلس الأمن:**

عارضت روسيا إصدار أي قرار من مجلس الأمن الدولي يدين الدولة السورية، ودعت إلى الحوار والحل السياسي للأزمة السورية بدلاً من اللجوء إلى أي حلول عسكرية ستكون عواقبها كارثية على الجميع. وتجلى الدعم السياسي الروسي للدولة السورية من خلال استخدام روسيا لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي عدة مرات لمنع صدور قرارات إدانة للدولة السورية، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية، متحدية بذلك المساعي الغربية المتواصلة لإستصدار هكذا قرار، حيث تم إحباط هذه المساعي في تسع مناسبات، حتى نهاية تشرين الأول عام 2017، من خلال 9 فيتو روسي، منها 6 فيتو روسي- صيني مزدوج. حيث كان الفيتو الأول في الرابع من تشرين الأول عام 2011، بينما كان الفيتو الثاني في الرابع من شباط عام 2012. أما الفيتو الثالث فكان في الـ19 من تموز عام 2012. وبعد عامين تقريباً تدخلت روسيا مجدداً في فيتو رابع، إذ عارضت في الـ22 من أيار عام 2014 مشروع قرار يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في "جرائم حرب". وفي الثامن من تشرين الأول عام 2016، أجهضت روسيا بالفيتو الخامس مشروع القرار الفرنسي الإسباني، والمتعلق بوقف إطلاق النار في حلب، إضافة إلى فيتو سادس في 5 كانون الأول عام 2016. كما استخدمت روسيا حق الفيتو للمرة السابعة في 28 شباط عام 2017 ضد مشروع قرار في مجلس الأمن بفرض عقوبات على سورية بتهمة استخدام السلاح الكيميائي. في حين كان الفيتو الثامن في 13 نيسان من العام ذاته. أما الفيتو التاسع فكان في 24 تشرين الأول من العام 2017 لتمنع تجديد تفويض مهمة التحقيق في استخدام أسلحة كيماوية في سورية.

وبذلك انتقل الصراع على سورية إلى مرحلة أكثر خطورة، مع استمرار الانقسام الدولي حول الأزمة السورية بين مؤيد وداعم لهذا الطرف أو ذاك، حيث تشاركت روسيا الاتحادية مع الصين الموقف ضدَّ التدخل العسكري الغربي في سورية. بالمقابل عملت الولايات المتحدة الأمريكية على حشد المجتمع الدولي ضد روسيا والصين في الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات على سورية.

[1] – حسون، محمد؛ ناصوري، أحمد؛ محمد، مالك. السعي الروسي عبر التحالفات الدولية والأزمات الراهنة لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد37، العدد 2، 2015، ص367.

ت- المبادرات السياسية الروسية لحل الأزمة السورية:

حاولت روسيا أن تساهم في الحل السياسي للأزمة السورية على الصعيد الدولي من خلال "اتفاقيات جنيف" وعلى أساس مبادراتها الخاصة، وعلى وجه الخصوص، كانت موسكو مكاناً لعقد اجتماعات متعددة مع وفود "المعارضة السورية"[1]. ومن جهة أخرى، نظمت روسيا "محادثات آستانا" منذ كانون الثاني عام 2017، وذلك بهدف تعزيز التحالف الثلاثي بين روسيا وتركيا وإيران، وكخطوة سياسية محتملة نحو إنهاء الأزمة السورية. حيث بدأت الجولة الأولى من هذه المحادثات في 23 كانون الثاني من العام 2017، وبلغ عددها حتى تشرين الثاني من العام ذاته 7 جولات. ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الجولات، تمثل في الجولة السادسة من محادثات آستانة التي عقدت في أيلول 2017، والتي أثمرت اتفاقاً بين روسيا وتركيا وإيران، على إنشاء منطقة رابعة لخفض التصعيد في محافظة إدلب، تضاف إلى ثلاث مناطق في شمال مدينة حمص، وفي ضواحي دمشق، وفي منطقة الغوطة الشرقية، وعلى الحدود السورية مع الأردن في محافظة درعا." وينص اتفاق خفض التوتر على وقف الأعمال القتالية بما فيها الغارات الجوية، بالإضافة إلى نشر قوات شرطة تركية وإيرانية وروسية لمراقبة تطبيق الاتفاق[2].

ثانياً- الدور العسكري الروسي في الأزمة السورية:

إن الخيار السلمي لتسوية الأزمة السورية يعد من أهم المبادئ التي سعت روسيا لتحقيقها كبديل لخيار التدخل العسكري، غير أن استبعادها من أي تسوية سلمية للأزمة يعني خسارتها المؤكدة ليس فقط لمصالحها في هذه الدولة، وإنما لمكانتها في النظام الدولي ككل. وبالتالي فإن المصالح الروسية في سورية وفي منطقة "الشرق الأوسط" ككل ستبقى مرتبطة بالأوضاع التي ستؤول إليها الأزمة السورية وبقدرة روسيا على الاستمرار في لعب الدور الأساسي فيها. لذلك حرصت روسيا على دعم الجيش العربي السوري من خلال التدخل العسكري الروسي في سورية، بناء على طلب من الحكومة السورية، في 30 أيلول 2015، وهو التاريخ الذي بدأت فيه القوات الروسية عملياتها العسكرية في سورية. وخلال المقابلة التي أجراها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مع "تشارلي روز" في أيلول عام 2015، قبل أن يتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، برر الوجود الروسي في سورية بأنه بموجب القانون الدولي، وذلك بقوله: " إن روسيا تعمل استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، أي المبادئ الأساسية للقانون الدولي الحديث، التي يمكن بموجبها تقديم هذا النوع أو ذاك من المعونة، بما في ذلك المساعدة العسكرية، ويجب أن تقدم حصراً للحكومة الشرعية لبلد أو لآخر، وبناء على موافقتها أو طلبها، أو بناء على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي هذه الحالة بالذات، نحن نعمل بناء على طلب من الحكومة السورية لتقديم المساعدة العسكرية والفنية، التي نقدمها بموجب عقود دولية قانونية تماماً"[3].

قامت روسيا في 15 آذار عام 2016 بسحب القسم الرئيس من مجموعتها العسكرية في سورية بناء على أوامر من الرئيس "بوتين"، بعد أن استمرت العملية العسكرية لمدة 168 يوم. أما القسم الباقي من القوات الروسية فحددت مهمته بمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار وتهيئة الظروف للعملية السلمية.[4] من جانبها أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في 4 كانون الثاني عام 2017، أن القوات الجوية الفضائية الروسية حررت، بالتعاون مع الجيش السوري، 12360 كيلومتراً

---

[1]- ZVYAGELSKAYA,Irina. Russia, the New Protagonist in the Middle East, in Aldo Ferrari, ed: Putin's Russia.. Really Back?, Italian Institute for International Political Studies, Milan, July 201، p85.

[2] - جولة آستانا السابعة، الميادين نت، 30 تشرين الأول 2017، http://www.almayadeen.net/news/politics/833704/

[3]- ÖZERTEM, H. Selim. Russia's Shifting Strategy in Syria..Implications for Turkish Foreign Policy, case analysis, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, Aug 2015, p3.

[4] - نتائج عملية القوات الجوية الفضائية الروسية ضد الإرهاب في سورية، وكالة سبوتنيك الروسية، 21 آذار 2016، https://arabic.sputniknews.com/infographics/20160321/1017969200/

مربعاً من الأراضي السورية من سيطرة الجماعات الإرهابية. مضيفة أنه تم أيضاً تدمير 725 معسكراً خاصاً بتدريب المسلحين، وكذلك 405 مصانع وورشات لإنتاج الذخائر العسكرية. كما أكد البيان على تصفية 35 ألف مسلح، من بينهم 204 قادة ميدانيين، وتدمير 1500 قطعة من المعدات العسكرية التابعة للإرهابيين.[1] كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في 21 أيلول عام 2017 عن أن الجيش السوري وبدعم من القوات الروسية نجح في تحرير نحو 87.4% من الأراضي السورية، التي كان يسيطر عليها "داعش"، منذ إطلاق روسيا عمليتها ضد الإرهاب في سورية 30 أيلول من عام 2015 وحتى 20 أيلول من العام 2017. حيث نفذت قوات روسيا الجوية بشكل عام أكثر من 30 ألف طلعة قتالية أدت إلى تدمير 96828 موقعاً للإرهابيين. ومن أبرز الإنجازات الميدانية، التي حققها الجيش العربي السوري بدعم من روسيا، تحرير مدينة حلب، وفك الحصار عن مدينة دير الزور واستعادة مطارها.[2]

بناء على ماسبق، يمكن القول أن الاستراتيجية الروسية في تعاطيها مع الأزمة السورية قامت على المزاوجة بين القوة الصلبة والناعمة، وبناء منظومة جديدة للقطبية المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، وذلك بهدف تحقيق مصالحها في سورية بشكل خاص، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

المطلب الثاني– دوافع الموقف الروسي من الأزمة السورية:

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيس لهذا التدخل العسكري هو مواجهة خطر تنظيم داعش بدلاً من انتظار شنه هجمات داخل روسيا، إلا أنه من ناحية أخرى ينطوي على أسباب عديدة لبعضها علاقة بالصراع الدائر على الأرض، وأكثرها مرتبط بمصالح روسيا الكبرى وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ويمكن إجمال دوافع التدخل الروسي بالآتي:

أولاً– الدوافع الاستراتيجية:

1. تتمثل المصلحة الاستراتيجية الأولى في أن روسيا مهتمة بالحفاظ على مركزها كدولة قوية لها نهجها الخاص تجاه القضايا العالمية والإقليمية ويمكنها أن تتبع سياسات مستقلة، وينبثق عن هذه المصلحة عدة دوافع للموقف الروسي من الأزمة السورية تتمثل بالآتي:

– استعادة الدور الروسي المؤثر في النظام الدولي، كلاعب دولي وقوة عظمى، والذي فقدته منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الوصول إلى علاقة أكثر تكافؤاً في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشؤون الدولية والإقليمية، وتوظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج، وذلك في ظل سيادة منطق القوة، ومحدودية دور المنظمات الدولية والإقليمية، وعدم احترام قواعد القانون الدولي. وبالتالي فإن الدعم السياسي، وخاصة في مجلس الأمن الدولي، والعسكري الروسي للدولة السورية، وإعلانها الصريح بأنها مستعدة لمساعدة الحكومة العراقية في كفاحها ضد تنظيم "داعش" يمكن تفسيره بأنه تأكيد للرغبة الروسية في استعادة مكانتها الدولية، وبأنها ما زالت تتمتع بوضعها على قدم المساواة مع القوى العظمى الأخرى، وعلى استحالة التوصل إلى حل لهذا التهديد العالمي (الإرهاب) دون موسكو.

---

[1] – **سليمان، رفعت. الدفاع الروسية تنشر نتائج العملية العسكرية في سورية بالأرقام، موقع روسيا اليوم، 4 كانون الثاني 2017، https://arabic.rt.com/news/857275**

[2] – **سليمان، رفعت. الدفاع الروسية.. استعادة 87% من الأراضي التي سيطر عليها "داعش" في سورية، موقع روسيا اليوم، 21 أيلول 2017، https://arabic.rt.com/middle_east/900262**

- التأكيد على مفهوم "الديمقراطية السيادية*" في روسيا، وبذلك فإن السيادة في إطار هذا المفهوم ينص على أن روسيا هي مشارك مستقل ونشط في الحياة الدولية، وبأنه لها مصالح وطنية، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى، يجب أن تأخذ في الاعتبار وأن تحترم".[1] من جهة أخرى، فإن روسيا لا ترى نفسها كأي بلد آخر، وإنما كقوة عظمى تقليدية ذات مجالات نفوذ واضحة. وتضع الحكومة الروسية سياستها في سورية من خلال منظور الديمقراطية السيادية، وهو يجادل بأن هناك مسارات مختلفة للديمقراطية، وأن النموذج الروسي المتمثل بالديمقراطية السيادية" هو النموذج الأنسب لسورية بالنظر إلى نسيجها العرقي والطائفي المعقد. وفي هذا السياق حذر وزير الخارجية "سيرغي لافروف" في عام 2012 بأن أي محاولات لتصدير نماذج خاصة بهيكل الدولة والتنمية والقيم، وخاصة قي سورية، بما يتجاهل تقاليد هذه الدولة وثقافتها، كقاعدة عامة لايمكن أن تكون ناجحة. وبأن روسيا مقتنعة بأنه ينبغي تحديد وتيرة وشكل التحول الديمقراطي من داخل المجتمعات نفسها.[2]

- أرسل الموقف الروسي، الداعم للدولة السورية سياسياً وعسكرياً، رسالة واضحة إلى حلفاء روسيا وإلى الدول الأخرى في العالم بأن روسيا تدعم حلفائها بالفعل، وبأنها حليف موثوق به في أوقات الأزمات. وذلك خلافاً للسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها في مصر، وتونس وتركيا.

2. تتمثل أبرز الخلافات الرئيسة في علاقات روسيا مع الدول الغربية في الانتهاكات المتكررة للدول الغربية للقانون الدولي، وإساءة استخدام مفهوم التدخل الإنساني، وتأثير ذلك على سيادة الدول. وهذا ما عبر عنه "بوتين" بقوله: "نهجنا مختلف.. فنحن ننطلق من الاقتناع بأننا نعمل دائماً بصورة مشروعة. لقد كنت شخصياً دائماً مؤيد للعمل وفقاً للقانون الدولي، أما شركائنا الغربيون فإنهم يفضلون عدم الاسترشاد بالقانون الدولي في سياساتهم العملية، ولكن بحكم البندقية. وهم يعملون كما يريدون هنا وهناك. يستخدمون القوة ضد الدول ذات السيادة لجعل هذا العدوان يبدو مشروعاً، من خلال استصدار القرارات الضرورية من المنظمات الدولية، وإذا لم ينجحوا في ذلك، فهم ببساطة يتجاهلون مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بشكل عام"[3].

وبذلك يتضمن نهج روسيا في إطار منظمة الأمم المتحدة متطلبات عدة منها تجنب التدخل الدولي، غير المبرر وغير المنسق، في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في ظل غياب واضح لمعايير "مسؤولية الحماية". إذ إن لروسيا موقف قوي وحاسم حول قضايا العقوبات، والإفراط في استخدام القوة، وإساءة استخدامها بتفويض من الأمم المتحدة، كما حدث في يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والعراق وليبيا، ولذلك تسعى موسكو للتأكد من أن الأزمة السورية لن تتبع "السيناريو

*** إن مفهوم "الديمقراطية السيادية"، الذي أصدره أولاً نائب رئيس الأركان "فلاديسلاف سوركوف" في عام 2006 رداً على "خطة الحرية" التي وضعها "جورج دبليو بوش"، يقوم على أن "شكل الديمقراطية الملائم للمجتمع الروسي، إلى جانب المجتمعات الحديثة الأخرى، يتمثل في أن تضطلع الدولة بالدور الرئيسي في إدارة الانتقال إلى الديمقراطية، بما يضمن ألا يؤدي التحول المجتمعي الناتج إلى الفوضى والصراع، بل أن يحافظ على الاستقرار الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي "**

(NOTTE, Hanna. Russia 's role in the Syrian war domestic drivers and regional implications, Policy paper, Konrad Adenauer stiftung, Berlin, Germany ،January 2017, p4)

[1]- CASULA, Philipp. Russia's Foreign Policy from the Crimean Crisis to the Middle East..Great Power Gamble or Biopolitics؟, Rising Powers Quarterly, University of Zurich, Switzerland, Volume 2, Issue 1, 2017, p39- 40.

[2]- NOTTE, Hanna. Russia 's role in the Syrian war domestic drivers and regional implications, op. cit, p5.

[3] - CASULA, Philipp. Russia's Foreign Policy from the Crimean Crisis to the Middle East..Great Power Gamble or Biopolitics؟, op. cit, p40- 41.

الليبي" في التدخل الدولي المسلح[1]. ومن وجهة النظر الروسية، فقد تصرف الغرب "بشكل غير قانوني" وبدون شرعية دولية في العراق، كما أن الدول الغربية أساءت استخدام مفهوم التدخل الإنساني وتجاوزت الصلاحيات التي منحها لها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 لعام 2011 فيما يتعلق بليبيا. الأمر الذي أغرق هذه البلدان (العراق وليبيا) في حالة من الفوضى. وهذا ما عبر عنه بوتين بقوله: "نحن لا نحمي الحكومة السورية، بل القانون الدولي. نحن نعتقد أن الحفاظ على القانون والنظام في عالم اليوم المعقد والمضطرب هو واحد من الطرق القليلة للحفاظ على العلاقات الدولية من الانزلاق إلى حالة من الفوضى. إن القانون لا يزال هو القانون، ويجب أن نتبعه سواء كنا نحب ذلك أم لا"[2]. وبناء على ذلك، فقد رفضت روسيا أي تدخل خارجي لإسقاط الدولة الشرعية في سورية.

3. إن النتيجة الإقليمية التي سيخلفها "سقوط" الدولة السورية بالنسبة لروسيا تتمثل بأنه سيؤدي إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية بحيث تعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى. وبهذا المفهوم فإن سورية تُعد وفقاً للاستراتيجية الأمريكية جزءاً حساساً من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة. لذا فإقامة أنظمة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق حساسة كهذه، والتّي تمثل دفاعات متقدمة للأمن القومي الروسي يمثل مطلب أمريكي ملّح، لأن من يملك سورية يملك الشرق الأوسط وبوابة آسيا ومفتاح بيت روسيا (حسب كاترين الثانية) وأول طريق الحرير (حسب الصين).[3] إضافة إلى ذلك فإن سورية تعّد دولة ارتكازية على حد تعبير "بول كينيدي"– إلى جانب جورجيا في القوقاز– لذا فأهمية المنطقتين بالنسبة للطرفين يجعل من المنطقتين بالمفهوم الجيوبوليتيكي منطقتي صراع وتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.[4] حيث أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً، وفي تعاطيها مع الأزمة السورية بشكل خاص، ركزت على إعاقة أي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة أو غير الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، أي مع الحلفاء أو الخصوم في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، لأن ما تمتلكه روسيا من قدرات عسكرية تقليدية ونووية يخولها إلى استعادة ثقلها الاستراتيجي، والظهور كقوة عظمى تشكل خطراً على الهيمنة الأمريكية في العالم. وقد عملت على تحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام أدواتها المتمثلة في بعض الأنظمة العربية مثل السعودية وقطر، والإقليمية مثل تركيا.

بالمقابل، فإن الرؤية الإستراتيجية الروسية الجديدة، بحسب "ألكسندر دوغين" منظر "الأوراسية الجديدة"، لاستعادة دور روسيا في النظام الدولي، تقوم على أن روسيا يجب أن تتحالف، في الوطن العربي، مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الأطلسية مثل العراق وليبيا بالدرجة الأولى، ومن ثم سورية. إلا أن الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، والتدخل العسكري الأطلسي في ليبيا عام 2011، لم يبقي أمام روسيا إلا سورية باعتبارها دولة مناوئة للهيمنة الغربية في المنطقة. من جهة أخرى، فإن إيران وسورية هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط الدولة السورية يعني فقدان روسيا حليفها القوي والحقيقي الوحيد في المنطقة العربية، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر

[1]- NIKITIN, Alexander: Russia as a Permanent Member of the UN Security Council, International Policy Analysis, Friedrich Ebert Stiftung, November 2012, p14- 15.

[2] - CASULA, Philipp. Russia's Foreign Policy from the Crimean Crisis to the Middle East..Great Power Gamble or Biopolitics؟, op. cit, p41- 42.

[3]– الشعيبي، عماد فوزي. حرب الغاز.. الصراع على الشرق الأوسط.. الغاز أولاً، شبكة فولتير، 17 نيسان 2012،

http://www.voltairenet.org/article173717.html

[4]– خشيب، جلال. سورية في مهب التحولات الدولية.. دراسة جيبولتيكية نظرية، بانوراما الشرق الأوسط، 13 آب 2012،

http://mepanorama.net/66371

منطقة الشرق الأوسط برمتها[1]. وبالتالي فإن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تكون مجال روسيا الحيوي الطبيعي، بما يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية إلى نشر الفوضى في محيط روسيا والصين.

وبناء على ما سبق، تنظر روسيا إلى سورية باعتبارها حجر الزاوية في أمن منطقة " الشرق الأوسط"، وبالتالي فإن عدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في البلدان المجاورة، بما يؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي والعالمي. وهذا ما أكده " ألكسندر لوكاشيفتش"، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية، بقوله "إن صورة النظام العالمي ستكون مرهونة بكيفية تسوية الوضع في سورية".

من جهة أخرى، فإن تواجد مناطق للنفوذ الروسي خلف الدرع الصاروخية الأمريكية إنما يحبط الهدف من هذه الدرع حيث تصبح القواعد الأمريكية الخاصة بهذا الدرع هدفاً سهلاً للصواريخ الروسية المتواجدة في المناطق الخلفية مثل سورية.

ثانياً- الدوافع الأمنية:

تتمثل في الدفاع عن الأمن القومي الروسي، إذ أن عدم الاستقرار وانتشار الإرهاب لن ينحصر فقط في منطقة الشرق الأوسط بل سيتوسع إلى مناطق قريبة من الحدود الروسية، في القوقاز وآسيا الوسطى، مما يشكل خطراً على الأمن القومي الروسي. وفي هذا السياق تتمثل الدوافع الروسية الأمنية لموقفها من الأزمة السورية بالآتي:

- وفقاً لتقديرات مختلفة، فقد كان هناك ما بين خمسة إلى سبعة آلاف مقاتل من الشيشان ومن دول رابطة الدول المستقلة يتواجدون في صفوف داعش في كل من سورية والعراق. منهم حوالي 2400 مقاتل من روسيا، وما بين 2600- 4500 مقاتل من جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وخاصة في آسيا الوسطى[2]. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لروسيا ألا تسمح بعودة هؤلاء الأشخاص الذين اكتسبوا خبرة عسكرية في نهاية المطاف إلى أوطانهم الأصلية بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في روسيا. وبالتالي فإن التدخل العسكري الروسي في سورية، كما صرحت موسكو، كان بهدف حماية حدودها وأمنها من المقاتلين الشيشان الذين التحقوا بمعسكرات داعش، ومنعهم من العودة مجدداً إلى حدود روسيا، وكذلك محاربة تنظيم جبهة النصرة "جبهة فتح الشام" حالياً، فصيل القاعدة في سورية، الذي يدعو أيضاً إلى شن عمليات انتقامية ضد روسيا.

- إن الدعم الروسي للدولة السورية في مكافحة الإرهاب، يدخل في إطار محاربة الإرهاب في الأراضي الأجنبية والذي ستكون تكلفته منخفضة نسبياً مقارنة مع محاربته في حال وصول الجماعات الإرهابية الإسلامية إلى الحدود القريبة من روسيا أو إلى الداخل الروسي.

- إن إضعاف "داعش" من شأنه أن يفضي إلى الحد من أنشطته التي تسعى إلى تجنيد أعضاء جدد وبناء "شبكة خلايا نائمة" في الاتحاد الروسي.

- محاولة روسية لإثبات أن الواقع الجيوسياسي الجديد لا يمكن بناؤه فقط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل أيضاً من قبل القوى المؤثرة الأخرى التي لا غنى عنها في الكفاح ضد التهديدات المشتركة (الإرهاب الدولي).

- تسعى روسيا من خلال التدخل العسكري في سورية إلى تحسين علاقاتها مع الدول الغربية، والتي شهدت حالة من التدهور والعقوبات المتبادلة في أعقاب الأزمة الأوكرانية عام 2014. وذلك من خلال:

---

[1] – مدوخ، نجاة. السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة "دراسة حالة سورية 2010- 2014، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2015، ص172.

[2] - ZVYAGELSKAYA,Irina. Russia, the New Protagonist in the Middle East, op. cit, p87.

أ- تسعى روسيا من خلال تدخلها العسكري في سورية إلى تغيير الحقائق على الأرض في سورية بطريقة تجبر الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتراف بدور أكبر لروسيا في النظام الدولي.

ب- تحسين العلاقات الروسية- الأوروبية، وذلك من خلال محاربة العدو المشترك للجانبين والمتمثل في تنظيم داعش، وخاصة بعد الأعمال الإرهابية التي تبناها التنظيم في باريس وبروكسل في عامي 2015 و2016.

وبالتالي ترى الحكومة الروسية أن الأزمة السورية يمكن أن تكون مفيدة لتهيئة الظروف اللازمة لـ "ذوبان الجليد" في علاقاتها مع الدول الغربية، التي شهدت تدهوراً كبيراً في أعقاب الأزمة الأوكرانية عام 2014، وبما يمكنها من تسوية أزمة أوكرانيا بشروط مقبولة بالنسبة لها، أو رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل الدول الغربية.

ثالثاً- الدوافع العسكرية: تتمثل هذه الدوافع بالآتي:

1. رغبة روسيا في اختبار قدراتها العسكرية في سورية:

تزامن انهيار الاتحاد السوفييتي مع هزيمته العسكرية في أفغانستان، وفي السنوات التالية للانهيار، واجه الجيش الروسي تحديات خطيرة في الحرب الشيشانية الأولى في التسعينيات من القرن العشرين، وفي الحرب الشيشانية الثانية، كما كشفت الحرب التي استمرت خمسة أيام مع جورجيا في عام 2008 مرة أخرى ضعف القدرات العسكرية التقليدية للاتحاد الروسي[1]. ونتيجة لذلك، خضع الجيش الروسي لعملية واسعة من تحديث وتطوير القوات العسكرية الروسية، حيث أمر الرئيس الروسي السابق "ديمتري ميدفيديف" المؤسسة العسكرية في بلاده بإطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي، والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة الأخطار المحتملة. وأعلن أن هذه العملية ستبدأ عام 2011، وشدد على أن مهمة تجهيز الجيش بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية تمثل أولوية روسية، على الرغم من الأزمة المالية عام 2008، في إشارة إلى خطة استراتيجية أقرت في العام ذاته، ونصت على مراحل لإعادة تأهيل المؤسسة العسكرية وتزويدها بأحدث العتاد حتى عام 2020[2]. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت نفقات الإنفاق العسكري من 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي في عام 2008 إلى 4.5% في عام 2016[3]. وفي حين أن المليارات كانت تصب في المعدات والتدريب لم تكن هناك فرصة لروسيا لاختبار قدراتها الجديدة. وفي هذا السياق، فإن التدخل العسكري الروسي في سورية يأتي نتيجة للعديد من الدوافع العسكرية منها:

- يوفر لروسيا مكاناً مناسباً لاختبار القدرات العسكرية الجديدة، ومن هذه القدرات إطلاق 26 صاروخ كروز من بحر قزوين، واستخدام الصواريخ الموجهة من قبل الطائرات الروسية في الحرب ضد الإرهاب والجماعات الإرهابية المتطرفة في سورية.
- يوفر فرصة لها لعرض تقنياتها ومعداتها العسكرية في سوق السلاح العالمي.
- يمثل فرصة لإظهار القدرات العسكرية الروسية للمجتمع الدولي، وبأن روسيا تعلمت من ماضيها وبأنها مستعدة تماماً لمواجهة أي تهديد لمصالحها ولأمنها القومي.
- تطوير قدراتها المشتركة في مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب.

---

[1] - ÖZERTEM, H. Selim. Russia's Shifting Strategy in Syria..Implications for Turkish Foreign Policy, op. cit, p6.

[2]- راشد، باسم. المصالح المتقاربة.. دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مجلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية، العدد 9، 2013، ص28.

[3]- Russia military power.. Building a Military to Support Great Power Aspirations, Defense Intelligence Agency, Washington DC, 2017, p20.

2. تطور العقيدة العسكرية الروسية:

في عام 2010، صدرت وثيقة عسكرية روسية جديدة، وفي هذه الوثيقة أعاد الروس النظر في سياساتهم الخارجية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث أنهم أدركوا أن البلاد أصبحت ضعيفة وليست لها كلمة الفصل على الساحة الدولية، وهذا الأمر لا يمكن تجاهله أكثر، لذا وقع الرئيس "ميدفديف" على الوثيقة التي يمكن اعتبارها من أكثر الوثائق العسكرية الروسية شمولاً وتطغى عليها الصبغة الدفاعية مع ذكر العديد من المخاطر المحدقة بروسيا، ومنها ما يلي[1]:

أ- توسع حلف شمال الأطلسي، ووصول بعض قواعده إلى محاذاة الحدود الروسية.

ب- المخاطر العسكرية التي تهدد روسيا، وبما فيها تغيير المعادلات العسكرية والاستراتيجية ونصب منظومات صاروخية قرب حدودها.

ت- تفاقم الصراعات العسكرية في البلدان المحاذية لروسيا وبعض حلفائها.

ث- انتشار الإرهاب العالمي.

ج- حدوث صراعات قومية وعسكرية في البلدان المجاورة والحليفة لروسيا وانتشار التطرف في المنطقة.

وفي عام 2015، وقع الرئيس الروسي "بوتين" على العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لتحل محل الوثيقة الصادرة في شباط عام 2010، وتناولت الوثيقة التغييرات التي شهدتها البيئة السياسية الداخلية والخارجية لروسيا، ويمكن تلخيص أهم ما ورد فيها في النقاط التالية[2]:

أ- التركيز على المخاطر التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، إذ تركز الوثيقة بقوة أكبر من ذي قبل على اعتبار حلف شمال الأطلسي العدو الأول لروسيا، وذلك بسبب انتشار القواعد العسكرية للحلف، ووصولها إلى محاذاة الحدود الروسية مما يهدد أمن البلاد.

ب- تركز الوثيقة على التهديدات العابرة للحدود الوطنية كالتطرف والإرهاب العالمي، وبشكل خاص من حدودها الجنوبية.

إن تحليل مفردات العقيدة العسكرية الروسية من حيث توسيع مصادر التهديدات الفعلية والمحتملة للأمن القومي الروسي وإدخال الناتو على قمتها، ثم التطوير المستمر للقدرات العسكرية الروسية حتى العام 2020 فضلاً عن المناورات العسكرية الروسية في السنوات الأخيرة واتخاذها مديات أبعد من منطقة "الكومنولث" تدلل على أن روسيا بدأت تخطط لخوض حروب أبعد من نطاق الحروب المحلية بكثير. فضلاً عن أن القيادة السياسية والعسكرية الروسية تسعى ليس فقط لبناء الدولة القومية وإنما استعادة مكانتها الدولية السابقة، لذا فإن أحد العناصر المحفزة لهذه المكانة هو امتلاك مذهبها العسكري القدرة على التخطيط والإعداد لحروب كبرى. من جهة أخرى، فإن التركيز الروسي على تنمية القدرات العسكرية وتشجيع تجارة السلاح له علاقة وطيدة بالوضع الاقتصادي وتصورات الأمن لدى القيادة الروسية، حيث ترجع مضاعفة صناعة الأسلحة إلى الرغبة في تسويقها في المجال الجيبوليتيكي المحيط بروسيا، وإلى تصور القيادة الروسية بأن القوة العسكرية، وخاصة النووية، تعد إحدى أهم الوسائل الضرورية لضمان الأمن القومي الروسي.

---

[1]- موسوي، سيد رسول. النظرية العسكرية الروسية على الصعيد الدولي في عام 2015، 11 كانون الثاني 2015، وكالة أنباء فارس، http://ar.farsnews.com/international/news/13931021000255.

[2]- KLEIN, Margarete. Russia's new military doctrine "NATO, the United states and the Colour revolution", Stiftung Wissenschaft und politik, German Institute for international and security affairs, February 2015, p2-4.

3. توطيد الوجود العسكري الروسي على ساحل البحر الأبيض المتوسط من خلال إنشاء قاعدة جوية في اللاذقية وتحديث القاعدة البحرية في طرطوس:

تعد القاعدة البحرية طرطوس موطئ قدم روسيا الوحيد في البحر المتوسط، والتي تسعى من خلالها إلى استعادة مكانة البحرية الروسية في هذا البحر، وتطوير المصالح الاستراتيجية الروسية في البحر المتوسط والشرق الأوسط. وهذا يفسر الاهتمام الروسي المتزايد بميناء طرطوس منذ النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين حيث شكلت قاعدة طرطوس المنفذ العسكري الوحيد والأكثر أهميةً لروسيا الاتحادية في البحر المتوسط ولاسيما بعد التطورات التي أفرزتها الاضطرابات في ليبيا والتي أدت لخسارة روسيا الاتحادية مواقعها في هذا البلد بعد التدخل العسكري الأطلسي– الغربي، وهو ما زاد من إصرار القيادة الروسية في تمديد الاتفاق مع الدولة السورية على استخدام هذه القاعدة، والعمل على توسيعه ليسمح بإنشاء قاعدة دائمة للقوات الروسية في البحر المتوسط، تحقق التواجد الدائم في المياه الدافئة والدعم المستمر للقاعدة البحرية الروسية الأهم في "سيفاستوبول" في القرم[1].

إضافة إلى أن أهمية تلك القاعدة بالنسبة لروسيا الاتحادية تنبع من فتح آفق استراتيجي جنوبي في الشرق الأوسط تعويضاً عن شمالها المتجمد، إضافةً لقربها الكبير من مناطق الاحتياطيات العالمية الكبرى من النفط والغاز في الخليج العربي[2].

وبذلك يتضح التنافس الروسي– الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفي الأزمة السورية بشكل خاص، حيث أن روسيا تعد قضية سورية أهم معركة لها في البحر المتوسط لأنه بخروجها من هذه المياه فإنها تكون قد غادرت الشرق الأوسط كله بعد أن خرجت من ليبيا والعراق، ويثبت هذا التحرك الأساطيل والاستعراض بالقوة البحرية من خلال تواجد الأسطول الروسي أمام الساحل السوري.

رابعاً– الدوافع الاقتصادية:

تعد المصالح الاقتصادية الروسية في سورية من أهم ما يفسر دعم روسيا للدولة السورية بقيادة الرئيس "بشار الأسد"، وترتكز هذه المصالح الاقتصادية في المقام الأول على مبيعات الأسلحة، والتعاون في قطاع الطاقة. وبشكل عام تتمثل أهم الدوافع الاقتصادية المفسرة للموقف الروسي المؤيد للدولة السورية بالآتي:

1) العلاقات الاقتصادية السورية– الروسية:

تشكل سورية أحد أبرز الشركاء التجاريين العرب لروسيا، إذ تشكل التجارة الروسية– السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية– الروسية، كما أنها شهدت تنامياً ملحوظاً، إذ ارتفعت التجارة الروسية السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010.[3] حيث خفضت روسيا الرسوم الجمركية على المنتجات النسيجية المستوردة من سورية بنسبة 25% وكانت هذه الخطوة فعالة في زيادة حجم التجارة البينية.[4]وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة بين البلدين خلال الفترة (2012– 2014)، حيث انخفض معدل نمو التجارة بين البلدين، وذلك بسبب انخفاض الطلب المحلي السوري نتيجة الأزمة، إلا أن حجم التجارة ارتفع خلال عام 2014 محققاً معدل نمو

---

[1]– شفانديوك، أوكسانا. موسكو تنشئ قاعدة بحرية دائمة في طرطوس، أخبار العالم العربي، 10 تشرين الأول 2016، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/news/844558

[2]– زيدان، ناصر. دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص110.

[3]– عبد الحي، وليد. محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نيسان 2012، ص6.

[4] – عبداوي، أميرة. وبن فاضل، نصيرة. الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي "دراسة حالة سورية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي– تبسة، الجزائر، 2016، ص100

وصل إلى 23.4%، كما شهد عام 2015 تحسناً في حجم التبادل التجاري وصل إلى نحو 0.96 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ حوالي 91.6% عن عام 2014.[1] من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سورية إلى حوالي 20 مليار دولار، كما أن الشركات الروسية لاسيما في القطاع الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سورية (مثل شركة تاتنفت، وشركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غاز بروم...).[2]

2) الصفقات العسكرية:

يعد التاريخ الطويل للصفقات العسكرية مع سورية أحد الأسباب المهمة لمساندة روسيا للدولة السورية، ووفقاً لمصادر روسية، خسرت روسيا نحو 4 مليارات دولار بصورة عقود أسلحة عندما سقط النظام الليبي، ولذلك فهي تريد تجنب تكرار ذلك في سورية. فلقد كانت سورية دولة مستهلكة للأسلحة الروسية لفترة طويلة، ففي عام 2000 ازدادت تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة، حيث شكلت الأسلحة الروسية حوالي 78% من مشتريات سورية من الأسلحة بين عامي 2007 و2012[3]. في حين بلغ نصيب سورية من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010، والتي بلغت 700 مليون دولار[4]. وفي أوائل عام 2011، بلغت قيمة عقود الأسلحة الروسية إلى سورية حوالي 3.5 مليار – 3.8 مليار دولار، أي ما يعادل 8 في المائة من إجمالي تجارة روسيا العسكرية.[5]

وبذلك، فقد كانت سورية متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة 4 مليار دولار حتى عام 2013، طبقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريباً نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية إلى سورية خلال الفترة 2006– 2010، مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية الروسية خلال الفترة 2006– 2013 حوالي 8 مليار دولار[6].

3) قطاع الطاقة:

تعتمد الموازنة العامة في روسيا اعتماداً كبيراً على إيرادات النفط والغاز الطبيعي، وهذا ما يؤكده التحقق من حالة الموازنة العامة للاتحاد الروسي من عام 2004 حتى عام 2014، وخاصة في أعوام 2012 و2013 و2014، إذ أنه خلال هذه الأعوام كان أكثر من 50% من موارد الموازنة الروسية يتم تأمينها من خلال النفط والغاز.[7] من جهة أخرى، فإن الصادرات السلعية لروسيا تتركز بشكل رئيس في سلعة رئيسة، وهي النفط، حيث شكلت قيمة الصادرات النفطية نسبة تراوحت ما بين 50% و67% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الروسية خلال الفترة (2000–2013)، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة. إلا أن مساهمة الصادرات النفطية من

---

[1]– مازن جلال خير بك: في دراسة عن التجارة السورية الروسية بين 2010– 2015، صحيفة الثورة، الأربعاء 2 آذار 2016،
http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=639488404201603012141 25

[2] – عبد الحي، وليد. محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مرجع سابق، ص6.

[3] – عبداوي، أميرة. وبن فاضل، نصيرة. الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي "دراسة حالة سورية"، مرجع سابق، ص101– 102

[4] – عبد الحي، وليد. محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مرجع سابق، ص6.

[5]- DENISENTSEV, Sergey. & MAKIENKO, Konstantin. The Arms Trade Treat and Russian Arms Exports:Expectations and Possible Consequences, Translated: Ivan Khokhotva, The United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), Geneva, Switzerland، 2013, P13.

[6]– عبد الحي، وليد. محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مرجع سابق، ص6.

[7]- SABITOVAA, Nadia. & SHAVALEYEVA, Chulpan. Oil and Gas Revenues of the Russian Federation… Trends and Prospects, Procedia Economics and Finance, Elsevier B.V, Volume 27, 2015, P426.

إجمالي الصادرات الروسية انخفضت في عامي 2014 و2015 نتيجة للعقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية عام 2014، والتي ترافقت مع انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014. ونتيجة لذلك انخفضت نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات السلعية من حوالي 67% عام 2013 إلى حوالي 58% عام 2015. وعلى الرغم من ذلك، فإن الصادرات النفطية بقيت تمثل السلعة الرئيسة للصادرات الروسية خلال هذه الفترة.[1]

وبذلك، يعتمد الاقتصاد الروسي على استخراج وتصدير موارد الطاقة (التي تمثل حوالي 70٪ من عائدات التصدير، و50٪ من إيرادات الموازنة، و20٪ من الناتج المحلي الإجمالي).[2] إلا أن الاعتماد الكبير في الاقتصاد الروسي على الخامات من النفط والغاز، إنما يطرح مخاطر كبرى في السوق العالمية، من حيث عدم استقرار أسعار الخامات النفطية والغاز، وكذلك في إمكانية توافر البديل الأرخص عن المصدر الروسي في السوق الأوروبية. الأمر الذي سيكون له عميق الأثر ليس فقط في الاقتصاد الروسي، بل في السياسة الخارجية والمكانة الدولية لروسيا الاتحادية في العالم بشكل عام، لأن أساس النهوض الروسي السياسي في العالم اعتمد على العائدات الضخمة القادمة من الاستثمار في قطاع الطاقة، ولذلك فإن الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة كمصدر رئيسي من مصادر الناتج المحلي، إنما يعد مخاطرة كبيرة في الاقتصاد ويجعل من روسيا الاتحادية مزوداً للطاقة يخسر مبيعاته بمجرد تواجد منافس بمواصفات أكثر ملائمةً خاصَّةً للاتحاد الأوروبي، وهو البديل الذي لا تكف الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عنه فقط لحرمان روسيا الاتحادية من نفوذها كموَّرد لأهم السلع وأكثرها حيويةً للاقتصاد الأوروبي[3].

وبناء على ما سبق، يمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط، أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية، فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط الدولة السورية إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري *عبر السعودية وسورية وتركيا ليتصل هناك مع خط "أنابيب نابوكو" إلى أوروبا، في ظل البحث الأوروبي عن خيارات للاستغناء عن غاز روسيا. وهذا من شأنه أن يحرم الكرملين ورقة رابحة استراتيجياً واقتصادياً. ولذلك نظرت روسيا لاستهداف سورية منذ مطلع العام 2011، على أنه يدخل في سياق حملة دولية لحصار الاقتصاد الروسي وضرب الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها روسيا الاتحادية من خلال التضييق على قطاع الغاز الروسي، واعتبرت أن استهداف سورية لم يكن بعيداً عن الصراع على الغاز في العالم وفي الشرق الأوسط كنقطة لإعادة التوزيع.

وبالتالي، تحاول روسيا، من خلال تدخلها في سورية، الدفاع عن صادراتها من الغاز، وبما يحول دون وجود خط أنابيب منافس محتمل يربط حقول الغاز والنفط في قطر ويجتاز المملكة العربية السعودية والأردن وسورية وتركيا قبل

---

[1]- Russia's Balance of payments, Bank of Russia Annual report, Central Bank of the Russian Federation, (2000- 2015).

[2] - The economic and financial crisis in Russia, OSW report, Centre for Eastern Studies, Warsaw, February 2015, p 10.

[3]- Craig Nation: Russia.. the United States and the Caucasus, Strategic Studies Institute, Carlisle, U.S.A, 2007, p 28.

*** في عام 2009 عرضت قطر على سورية تعاوناً لمد خط غاز يمر بالسعودية ثم إلى الأردن، ومنه إلى سورية لتتفرع منه ثلاثة أنابيب، واحد إلى اللاذقية والثاني إلى طرابلس في لبنان والثالث إلى تركيا (مطر، جميل. حروب أنابيب الغاز في سورية والمشرق، موقع الشرق، 14 حزيران 2014، http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=**

أن يصل إلى أوروبا. ومن شأن هذا الخط أن يؤدي إلى انخفاض كبير في كمية الغاز التي تشتريها أوروبا من روسيا، وخاصة في ظل مساعي دول الاتحاد الأوروبي للبحث عن تنويع مصادر إمدادات الطاقة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

شكل الموقف الذي تبنته روسيا تجاه الأزمة السورية منذ عام 2011 نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة " الشرق الأوسط"، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، بل ودفعت إلى اعتبار هذه الخطوة بمثابة بداية العودة القوية للدور الروسي في النظام الدولي. حيث تمكنت روسيا خلال الأزمة السورية من تحقيق بعض الأهداف، وبالتالي المحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في سورية بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ولا سيما المشرق العربي وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر في غاية الأهمية بالمعنى الجيوبوليتيكي وبالتحليل السياسي. كما استطاعت روسيا فرض خطوط حمراء في سورية، وتأمين الالتزام بها أو عدم تجاوزها وتخطيها، ونجحت في بناء التوازن الاستراتيجي مع الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي في سورية، وبالتالي إعادة بناء توازن القوى في النظام الدولي، بعدما اختل ميزان القوى الدولية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمكنت روسيا من منع التدخل العسكري الغربي المباشر في سورية. وبذلك يمكن تحديد أبرز نتائج الموقف الروسي من الأزمة السورية بالآتي:

- إن الانقسام الدولي الكبير حول الأزمة السورية، والمرتبط بتشابك المصالح السياسية والاقتصادية، والذي تطور ليصبح عبارة عن مواجهة عسكرية بين الأطراف الدولية بالوكالة على الأرض السورية، إضافة إلى تداخُل المصالح الاقتصادية عبر مشاريع الطاقة المختلفة والمصالح السياسية. كل ذلك جعل من الأزمة السورية مخاضاً دولياً لولادة نظام عالمي جديد، بعد ظهور المعسكر الذي تقوده روسيا الاتحادية ويضم الصين وتكتل البريكس بموقف المدافع عن مصالحه الاستراتيجية، مقابل القوة العسكرية الأمريكية– الغربية التي لطالما حكمت السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.

- إن استراتيجية روسيا الواقعية نحو تعدد الأقطاب والتفاعل مع كل القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وفق منطق التوافقات التي تخدم المصالح الروسية، ربما تشكل سياسة بديلة عن المواجهة المباشرة بداية من الملف السوري الذي يشهد تنسيقاً روسياً إيرانياً تركياً في إطار محادثات آستانة. وصولاً إلى الحرص الروسي على تجديد علاقاتها بدول المنطقة من خلال مدخل التعاون العسكري والاقتصادي، وذلك بهدف تعزيز التعاون مع كل المحاور على الرغم من الخلافات الموجودة فيما بينها واختلاف تصوراتها وسياساتها كالتعاون مع مصر، والذي من الممكن أن يتطور إلى تعاون ثنائي في إطار مكافحة الإرهاب في سيناء، و التنسيق مع السعودية في مجال السياسة النفطية، والحفاظ على علاقات ايجابية مع إيران، وتمتين العلاقات أيضاً مع "إسرائيل". كما أتاحت المشاركة العسكرية الروسية في سورية فرصاً لروسيا لبناء علاقات تجارية ودبلوماسية أكثر قوة مع لاعبين آخرين في الشرق الأوسط، فمنذ أيلول 2015، قاد المجمع العسكري الصناعي الروسي مناقشات بشأن صفقات الأسلحة مع العديد من الدول في الشرق الأوسط منها الجزائر وإيران والبحرين وتركيا ولبنان.

- ضمان الدور الروسي في الأزمة السورية في المستقبل، من خلال المساهمة والمشاركة أو «الضلوع» في إيجاد خارطة الحل السياسي أو التسوية السياسية للقضية السورية وصياغتها، وذلك، بطبيعة الحال، مع القوى أو الأطراف

الدولية الأخرى والإقليمية، المعنية بالشأن السوري، ووضعها على سكة التنفيذ الصحيحة، أو الدفع باتجاه هذا الخيار السياسي، ولا شيء سواه، وربما فرضه. وبالتالي الحفاظ على المصالح الروسية في سورية بشكل خاص، وفي الشرق الأوسط بشكل عام.

- برهنت القيادة العسكرية الروسية في الأزمة السورية عن استعدادها الدائم للقيام بدور عالمي بغية الدفاع عن المصالح الروسية والدور الروسي الجديد في العالم، على الرغم من كل المحاولات الغربية والأطلسية للتقليل من شأن القدرات العسكرية لروسيا الاتحادية والحد منها وتطويقها.

- كشفت الأزمة السياسية السورية عن دور جديد للدبلوماسية الروسية يهدف إلى إعادة تشكيل هيكل وموازين القوى في العالم، بما يسمح بتشكيل نظام متعدد الأقطاب من جديد، ويضع حداً للتفرد الأمريكي في إدارة النظام العالمي. حيث استعادت روسيا سمعتها وهيبتها ومكانتها الدولية وأثبتت موقعها كدولة عظمى وذات وزن مهم على الساحة الدولية، وركن أساسي من أركان النظام العالمي لابد من مراعاة مصالحه الاقتصادية والسياسية.

- الحفاظ على وجود عسكري دائم في مناطق الشرق الأوسط وإنشاء قواعد عسكرية في سورية كقاعدة للانطلاق. وتدريب القوات الروسية واختبار كفاءة ودقة بعض الأسلحة والمعدات الحديثة على الميدان السوري. ولاشك أن إطلاق الصواريخ الروسية من بحر قزوين إلى أهدافها في سورية شكَّل رسالةً للقوى الغربية أن القوة العسكرية الروسية لن تخطئ أهدافها التي تقف عثرةً أمام المصالح القومية لروسيا الاتحادية.

في المحصلة، يخلص الباحث إلى أن الدور الروسي في القضية السورية المعاصرة، أو بالأحرى التدخل الروسي في الأزمة أو الحرب السورية، لم يكن أبداً مغامرة أو مقامرة. وإنما كان، من وجهة النظر الروسية سواء القيادة أو النخب أو بالنسبة إلى الروس، ومن زاوية المصالح الروسية، حضوراً قوياً ووازناً ومؤثراً، وكان الدور الذي لعبته الدبلوماسية الروسية محوريّاً ومركزيّاً، وكان الأداء محترفاً، ويختلف، في بعض الأحيان، وبكل وضوح، عنه في قضايا أو ملفات أخرى. وبما يشكل نقطة تحول في طبيعة النظام الدولي.

المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. زيدان، ناصر. دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

- **الدوريات:**

1. راشد، باسم. المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مجلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية، العدد 9، 2013.

2. حسون، محمد؛ ناصوري، أحمد؛ محمد، مالك. السعي الروسي عبر التحالفات الدولية والأزمات الراهنة لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 2، 2015.

3. عبد الحي، وليد. محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نيسان 2012.

- **الرسائل العلمية:**

1. عبداوي، أميرة. وبن فاضل، نصيرة. الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي "دراسة حالة سورية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي– تبسة، الجزائر، 2016.

2. مدوخ، نجاة. السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة "دراسة حالة سورية 2010– 2014، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2015.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. جولة آستانا السابعة، الميادين نت، 30 تشرين الأول 2017، http://www.almayadeen.net/news/politics/833704/

2. خشيب، جلال. سورية في مهب التحولات الدولية.. دراسة جيبولتيكية نظرية، بانوراما الشرق الأوسط، 13 آب 2012، http://mepanorama.net/66371

3. خير بك، مازن جلال. في دراسة عن التجارة السورية الروسية بين 2010– 2015، صحيفة الثورة، الأربعاء 2 آذار 2016، http://thawra.sy/_print_veiw.asp?

4. سليمان، رفعت. الدفاع الروسية تنشر نتائج العملية العسكرية في سورية بالأرقام، موقع روسيا اليوم، 4 كانون الثاني 2017، https://arabic.rt.com/news/857275

5. سليمان، رفعت. الدفاع الروسية.. استعادة 87% من الأراضي التي سيطر عليها "داعش" في سورية، موقع روسيا اليوم، 21 أيلول 2017، https://arabic.rt.com/middle_east/900262

6. الشعيبي، عماد فوزي. حرب الغاز.. الصراع على الشرق الأوسط.. الغاز أولاً، شبكة فولتير، 17 نيسان 2012، http://www.voltairenet.org/article173717.html

7. شفانديوك، أوكسانا. موسكو تنشئ قاعدة بحرية دائمة في طرطوس، أخبار العالم العربي، 10 تشرين الأول 2016، متاح على الرابط:https://arabic.rt.com/news/844558

8. مطر، جميل. حروب أنابيب الغاز في سورية والمشرق، موقع الشرق، 14 حزيران 2014، http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=

9. موسوي، سيد رسول. النظرية العسكرية الروسية على الصعيد الدولي في عام 2015، 11 كانون الثاني 2015، وكالة أنباء فارس، http://ar.farsnews.com/

10. نتائج عملية القوات الجوية الفضائية الروسية ضد الإرهاب في سورية، وكالة سبوتنيك الروسية، 21 آذار 2016، https://arabic.sputniknews.com/ /

ثانياً– المراجع باللغة الإنكليزية:

1. CASULA, Philipp. Russia's Foreign Policy from the Crimean Crisis to the Middle East..Great Power Gamble or Biopolitics؟, Rising Powers Quarterly, University of Zurich, Switzerland, Volume 2, Issue 1, 2017.

2. Craig Nation: Russia.. the United States and the Caucasus, Strategic Studies Institute, Carlisle, U.S.A, 2007.

3. DENISENTSEV, Sergey. & MAKIENKO, Konstantin. The Arms Trade Treat and Russian Arms Exports:Expectations and Possible Consequences, Translated: Ivan Khokhotva, The United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), Geneva, Switzerland، 2013.

4. KLEIN, Margarete. Russia ’s new military doctrine "NATO, the United states and the Colour revolution", Stiftung Wissenschaft und politik, German Institute for international and security affairs, February 2015.
5. NIKITIN, Alexander: Russia as a Permanent Member of the UN Security Council, International Policy Analysis, Friedrich Ebert Stiftung, November 2012.
6. NOTTE, Hanna. Russia ’s role in the Syrian war domestic drivers and regional implications**,** Policy paper, Konrad Adenauer stiftung, Berlin, Germany**,** January 2017.
7. ÖZERTEM, H. Selim. Russia’s Shifting Strategy in Syria..Implications for Turkish Foreign Policy, case analysis, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, Aug 2015.
8. Russia military power.. Building a Military to Support Great Power Aspirations, Defense Intelligence Agency, Washington DC, 2017
9. Russia’s Balance of payments, Bank of Russia Annual report, Central Bank of the Russian Federation, (2000- 2015).
10. SABITOVAA, Nadia. & SHAVALEYEVA, Chulpan. Oil and Gas Revenues of the Russian Federation… Trends and Prospects, Procedia Economics and Finance, Elsevier B.V, Volume 27, 2015.
11. The economic and financial crisis in Russia, OSW report, Centre for Eastern Studies, Warsaw, February 2015.
12. ZVYAGELSKAYA,Irina. Russia, the New Protagonist in the Middle East, in Aldo Ferrari, ed: Putin’s Russia.. Really Back ؟ Italian Institute for International Political Studies, Milan, July 2016.